



أهمية معايير الاستدامة في تقييم الأداء وتأثيرها على مستوى الإفصاح المحاسبي / دراسة تطبيقية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، شركة مساهمة خاصة.

م.م. بيان جوامير مايخان مراد المندلاوي

Bayan Jowmer Maykan Al-Mandalawi

, byanjwamy825@uomustansiriyah.edu.iq

, Baghdad Education Directorate, the third Rusafa / Ministry of Education ,

ORCID : <https://orcid.org/0000-0001-9935-7904>

الملخص :

يهدف البحث إلى تقييم أداء المصارف التجارية، وبيان دور موضوعات معيار محاسبة الاستدامة بمدى التزام المصارف التجارية بمقاييس واعتبارات الاستدامة المالية وغير المالية من قبل مصرف الموصل للتنمية والاستثمار \ شركة مساهمة خاصة ، باستعمال معيار FNO101. وهو معيار محاسبي أصدره مجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB ، القوائم والتقارير المالية المعتمدة لإتمام متطلبات البحث العلمي وإنجاز الجانب العملي كانت للمدة من (2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016)؛ كونها مدة تتميز بخوض صراعات من عدم الاستقرار : (المالي، الاقتصادي، السياسي، الأمني، الاجتماعي، البيئي). لذا تمّ اتباع المنهج الاستنباطي للجانب النظري والمنهج الاستقرائي والوصفي للجانب العملي. من أهمّ نتائج البحث ارتفاع نسب مؤشرات موضوعات الاستدامة للمعيار FNO101 المصرفي للأعوام قبل مدة تقلب الاستقرار الأمني (2012 - 2013). إذ كانت هناك بداية انتعاش اقتصادي وتحقيق أرباح وإيرادات مستدامة وانخفاضها لسنة (2014- 2015- 2016)، بسبب الأوضاع الأمنية غير مستقرة للمنطقة، إذ كان هناك تأثير سلبي واضح ومفصح عنه لمدة ركود اقتصادي، وتحقيق خسائر وأرباح صفيرية. بعدها لوحظ ارتفاع نسبي وتدرجي للأرباح وإيرادات مستدامة لسنة (2017-2018) إذ بدأ بولوج انتعاش اقتصادي بيئي واجتماعي من جديد.

الكلمات المفتاحية : معايير محاسبة الاستدامة ، معيار الاستدامة FNO101 ، تقييم الأداء ، مبدأ الإفصاح المحاسبي ، مجلس معايير محاسبة الاستدامة.

Abstract :

The research aims to evaluate the performance of commercial banks and to indicate the role of the subjects of the sustainability accounting standard in terms of the extent to which commercial banks adhere to standards and considerations of financial and non-financial

sustainability by the Mosul Bank for Development and Investment / a private joint stock company, using the FNO101 standard, which is an accounting standard issued by the Sustainability Accounting Standards Board SASB, financial statements and reports Approved to complete the requirements of scientific research and the completion of the practical side was for the period from (2012-2013-2014-2015-2016) being a period characterized by conflicts of financial instability (economic, political, security, social, environmental stability), so the deductive approach was followed for the side Theoretical, inductive and descriptive approaches to the practical side. Among the most important results of the research is the high rates of indicators of sustainability issues for the FNO101 banking standard for the years before the period of security stability fluctuation (2012-2013), where there was the beginning of economic recovery and the achievement of sustainable profits and revenues and their decrease for the year (2014-2015-2016) due to The security situation is unstable in the region, as there was a clear and disclosed negative impact of a period of economic recession and achieving zero profits and losses, after which a relative and gradual increase in profits and sustainable revenues was observed for the year (2017-2018), when an environmental and social economic recovery began again.

Key words : Sustainability Accounting Standards, FNO101 Sustainability Standard, Performance Evaluation, Accounting Disclosure Principle, Sustainability Accounting Standards Board.

المقدمة :

تعمل المصارف التجارية ضمن بيئة تتسم بالتغيرات وتتأثر بمجالات البيئة الداخلية والخارجية من أنشطة: مالية، واقتصادية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية ، ما ينعكس على أنشطتها وعملياتها الداخلية وسياسات إعداد التقارير المالية والتقارير، التي تعكس مدى التزامها بمعايير المحاسبة الاستدامة. لذا يتحتم دور المؤسسات الرقابية ك: البنك المركزي، وديوان الرقابة المالية العراقية بتفعيل أسس التقويم والرقابة على أنشطة المصارف التجارية وعملياتها. ويتوجب عليها اتباع معايير دولية وعالمية داعية للاستدامة والمحاسبة على الاستدامة وفق موضوعات، ومقاييس، ومؤشرات أصدرها مجلس معايير محاسبة الاستدامة.

تمثل المصارف أحد المكونات الأساس للمجتمع واهتماماته؛ كونها تمتلك مستثمرين بحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية لقوائم وتقارير مالية مصرفية، مُعدة من قبل محاسبي المصارف. واهتمام المجتمع بشكل عام بالمصارف؛ كونها تكون المجتمع الاقتصادي للبلد ، لذا استدعت الحاجة لضرورات تقييم أدائها وفق مقاييس محاسبة مستدامة مختصة بقطاع المصارف تتمثل بجوانب: (بيئية، واجتماعية، واقتصادية)، فقد عالج مجلس معايير محاسبة الاستدامة (Sustainability Accounting Standards Board) SASB بوضع معايير تتضمن مقاييس ومؤشرات ذات معايير مستدامة، أي تُقدم معلومات غير مالية لأصحاب العلاقة حتى تتكون لديهم صورة واضحة لاتخاذ قرارات سليمة.

ومن تلك المعايير معيار (FNO101) الذي ينبغي للمصارف اتباعها ، فهي ذات معلومات مستدامة لتحقيق تنمية مصرفية مستدامة.

يتناول البحث المباحث الآتية :

- 1- المبحث الأول : يستعرض منهجية البحث وأبحاث سابقة .
 - 2- المبحث الثاني يتناول: الإطار المفاهيمي لمعايير محاسبة الاستدامة ومبدأ الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية .
 - 3- المبحث الثالث: يتناول عرض للقوائم المالية للمدة من 2012 لغاية 2018، ودراسة وتحليل عرض وإفصاح معلومات وموضوعات الاستدامة وفق معيار FNO 101، وتقييم أداء مصرف الموصل وفق مقاييس المعيار.
 - 4- المبحث الرابع : يعرض ما توصل إليه الباحث من استنتاجات وتوصيات .
- منهجية البحث ودراسات سابقة :**

أولاً- منهجية البحث :

1- مشكلة البحث :

تعرّضت أنشطة المصارف الحكومية والتجارية في العراق خلال مدة البحث إلى انتكاسات: اقتصادية، ومالية، وبيئية، واجتماعية، وأمنية، فهل انعكس ذلك على التقارير المالية ؟ وهل تتبّع مصرف الموصل التجاري الإجراءات الآتية:

- 1- هل تمّ الإفصاح عن تلك الموضوعات بالتقارير المالية وفق تقارير تستند إلى معايير محاسبة الاستدامة.
 - 2- هل تتبّع مجلس إدارة المصرف سياسات محاسبية تخضع إلى معايير محاسبة الاستدامة لضمان الإفصاح عن موضوعاتها.
- هل تستند إدارة المصرف إلى معيار محاسبة الاستدامة للكشف عن نسب إفصاح موضوعات الاستدامة؛ لضمان تنميتها، وديمومتها، وحفاظاً على حقوق مساهميها وزبائنها ومستثمريها الحاليين والمرتبين.

2- أهمية البحث :

تتجسد أهمية البحث بتحقيق تنمية مستدامة للبلد بشكل عام، وإدارة مصرفية مستدامة للمصارف التجارية وأصحاب العلاقة من الأطراف الداخلية والخارجية المستثمرين والمهتمين بالظروف والعوامل المحيطة بهم على وجه الخصوص. لذا اهتمّ مجلس معايير المحاسبة الاستدامة بتلك العوامل والظروف بإصدار مجموعة من المعايير ذات أبعاد مستدامة منها معيار FNO101 ، يُتيح تطبيقه على المصارف التجارية الكشف عن نسب مؤشرات الاستدامة المُفصّل عنها، ودور الإفصاح عن معايير الاستدامة كالإفصاح عن تأثيرات الأنشطة: البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ لتعزيز ثقة المستثمرين والجمهور بتلك المعلومات المُفصّل عنها، ومن ثمّ تحديد مستوى الإفصاح عن المصارف التجارية والإبلاغ عن الاستدامة.

2- هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة دور المصارف التجارية بتحقيق تنمية اقتصادية للمجتمع والأفراد؛ لما تملكه من دور فعال في نموّ عجلة الاقتصاد من: قروض، ونماء، ومشاريع صغيرة ومتوسطة للطبقة المتوسطة والفقيرة من المجتمع، وعليه نستطيع تقديم هدفين أساس للبحث:

- تقييم أداء المصارف التجارية من قبل جهات رقابية: كالبنك المركزي العراقي، وديوان الرقابة ومحاسبتها على أنشطتها المستدامة، ومدى الإفصاح عنها بالتقارير المالية.
- إمكانية تطبيق وتوظيف موضوعات معيار محاسبة استدامة المصارف التجارية FNO101 على عينة البحث للكشف عن نسب مؤشرات المعايير المفصح عنها.

4-فرضية البحث :

يمكن استعمال معيار الاستدامة (FNO101) في تقييم الأداء، وتحقيق تنمية مصرفية مستدامة، وعرض مستوى الإفصاح للقوائم المالية ونسبها لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

5- حدود البحث :

- الحدود المكانية : مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية.
 - الحدود الزمانية : تمثلت بالتقارير المالية للمدة من عام (2012-2018).
 - عينة البحث وسبب اختيارها :
- تم اختيار مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية كعينة بحث لإنجاز المتطلبات والمقومات العلمية للبحث.

سبب اختيار هذا المصرف كان لكون حجم رأس مالها، وعدد موظفيها (الموارد البشرية و المالية)، فضلا عن ما مرت به المحافظة من ظروف أمنية خلال مدة البحث، حفزت الباحثة رغبة منها إلى عرض مستوى الإفصاح لمؤشرات ومقاييس الاستدامة، ومن ثم تحديد وتقييم أداء عمليات وأنشطة المصرف، التي تؤثر بشكل ايجابي في تشخيص مناطق الضعف وإيجاد الحلول، وهو أحد أهداف تقييم الأداء للمصارف.

ثانيا - دراسات سابقة :

- 1- نزار ، رافي ، 2022 ، " ملامح تبني إصدارات SASB,GRI,IASB (مجلس معايير محاسبة الاستدامة، و مجلس معايير المحاسبة الدولية للتقارير الدولية العالمية) في القطاع المصرفي العراقي ودورها في توفير متطلبات الإبلاغ المتكامل، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، يهدف البحث إلى الكشف عن دور تكامل معايير وموضوعات إصدارات معايير الإبلاغ المتكامل على التقارير المالية للمصارف (القطاع المصرفي)، ومدى التزام البنك المركزي وهيئاتها به. اختار الباحث مصارف عراقية جميعها لبيان قوة العلاقة وتأثير SASB,GRI,IASB مع مبادئ وإرشادات الإبلاغ المالي المتكامل للمصارف العراقية، وتدلُّ أهم النتائج إلى أنَّ هناك تكاملا نسبيا وموضوعيا

عن تطبيق إصدارات SASB,GRI,IASB عن عينة البحث، وهذا يُعدُّ مؤشراً جيداً باتجاه تعزيز هذا التكامل وصولاً إلى مستوى إبلاغ متكامل لتعزيز مكانة القطاع المصرفي العراقي عالمياً.

2- دراسة الجبلي ، وليد سمير عبد العظيم ن 2020 ، " تأثير استعمال المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي، وتعزيز ثقة المستثمرين (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية)، تهدف الدراسة إلى بيان تأثير استعمال معيار محاسبة الاستدامة FNO101 في تحسين مستوى الإفصاح للقوائم المالية ونسبة توفيرها للمعلومات المالية وغير المالية. ومن خلال الإجابات التي تم الحصول عليها من الأفراد العاملين في البنوك عينة البحث تبين أنَّ مؤشرات المعيار تساعد في زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات وإعطاء صورة كاملة للقوائم المالية.

3- دراسة العواد والإبراهيمي ، 2018 ، " توظيف معايير محاسبة الاستدامة " معيار FNO101 المصارف التجارية لتحسين الإفصاح وتحقيق الشفافية "، تهدف الدراسة إلى تحليل محتوى التقارير المالية لمجموعة من المصارف التجارية، وتم اختيار مجموعة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، البالغ عددها (10 مصارف تجارية بنسبة % 48 من مجموع 21 مصرفاً تجارياً مُدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية، وبيان مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة بتوظيف معايير محاسبة الاستدامة ب" المعيار FNO101 ". أهم ما توصلت إليه الدراسة أن مستوى التزام المصارف التجارية عينة البحث بالإبلاغ عن الاستدامة وفق معايير (SASB) كانت مقبولة بنسبة (51.54%) والتي تُمثّل المتوسط العام للمصارف.

4- دراسة عنيزة، وعلي ، 2013 ، " تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم ". تهدف الدراسة إلى بيان أهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في نوعية القرارات المتخذة من قبل المستثمرين. وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو الاهتمام من قبل الشركات الاقتصادية العراقية بنوعية المعلومات، وكيفية الإفصاح عنها، وتوجيه نفقات اجتماعية أكبر؛ لأنها تؤثر بشكل كبير على قرارات الاستثمار من قبل مستخدمي التقارير والقوائم المالية لتلك الشركات.

5- دراسة Botha ، 2015 ، **An analysis of water-related sustainability disclosure of socially responsible Investment-indexed JSE-listed companies** ، " تحليل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المتعلقة باستدامة المياه لشركات استثمارية مُصنّفة والمدرجة جوهانسبرغ المالي ". تهدف الدراسة إلى بيان وعرض نسب الإفصاح لمؤشرات المسؤولية الاجتماعية لاستدامة المياه لشركات مُصنّفة ضمن سوق جوهانسبرغ المالي، فكانت نسب إفصاح مؤشرات الاستدامة لشركات قطاع الخدمات 50%، ولشركات القطاع الصناعي 46%، ولشركات التنقيب 76%، ولشركات المواد الأساس 60%. وتبين أنَّ شركات التنقيب كانت أقلّ النسب للإفصاح عن مؤشرات استدامة المياه.

6- أما دراسة Emma & Martina ، 2016 ، **A study of Environmental Disclosures in the European Oil and Gas Industry** ، " دراسة الإفصاحات البيئية في صناعة النفط والغاز الأوروبية ". تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن كيفية إعداد تقارير شركات النفط والغاز، وهل هي مُعدّة وفقاً لمعايير مبادرة الإبلاغ العالمية GRI لشركات النفط والغاز في أوروبا، التي عددها 60 شركة، وما هي نماذج التغيير إن طرأ تغيير على تلك التقارير بمرور الوقت والأحداث. وكانت نتائج الدراسة أنَّ هناك تفاوت في نسب الإفصاح عن تأثيرات الانبعاثات والغازات السائلة لشركات النفط والغاز الأوروبية على البيئية والمياه والتنوع البيولوجي.

المبحث الثاني - الإطار المفاهيمي :

المحور الأول - معايير محاسبة استدامة المصارف :

أولاً - معايير محاسبة الاستدامة :

هي معايير توضع من قبل منظمة مستقلة غير هادفة للربح، تتكوّن من مجموعة من الخبراء والأكاديميين والعاملين المتخصّصين في قضايا الاستدامة تُسمّى بـ " مجلس معايير محاسبة الاستدامة "، وظيفتها الأساس نشر معايير خاصّة بالإفصاح عن الاستدامة وتطويرها، فضلاً عن ذلك فإنّها تُعدّ إحدى المبادرات العالمية المستعملة لدى المصارف في الإفصاح عن الاستدامة، التي تُمكن المستثمرين من إجراء المقارنة بين المؤسسات متشابهة الصناعة (Smit & 86) : Bierman , 2017، كما تُسهّم المعايير في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بطريقة فعّالة من حيث التكلفة والمنفعة في اتّخاذ القرارات المختلفة؛ لأنّ عملية وضع المعايير تستند إلى الأدلة والمشاركة الواسعة لأصحاب المصالح، لذا تمّ وضع المعايير وتصميمها لتحسين فعالية الإفصاح وقابليته عن طريق التقارير المرحلية المتعلّقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية Environmental , social and governance (ESG)؛ لغرض زيادة كفاءة الأسواق المالية عن طريق تحسين الإفصاح، لتحقيق الجودة العالية للمعلومات الجوهرية المتعلّقة بالاستدامة التي تلبي حاجة المستثمرين (www.sasb.org).

ثانياً - معيار (FNO101) وإرشادات الإفصاح عن مواضيع استدامة المصارف (Standard for : Commercial Bank , 2014 :1-25)

يتضمّن هذا المعيار خمسة موضوعات تختصّ باستدامة المواد على مستوى قطاع المصارف (البنوك التجارية) ، إذ حدّد SASB مواضيع استدامة المواد الآتية :

1- الشمول المالي وبناء القدرات (الطاقات الاستيعابية) وتشمل المقاييس الكميّة الآتية:

- أ- المقياس الكميّ FN0101-01 : النسبة المئوية للحسابات الجديدة التي تمّ إثباتها وحفظها في المصارف لأول مرّة من حساب حملة البطاقات.
- ب- المقياس الكميّ FNO101-02 : النسبة المئوية من إجمالي القروض المحليّة الممنوحة لقطاع الأعمال الأقلّ خدمة، والأقلّ خدمات مصرفية.
- ت- المقياس الكميّ FNO101-03 عدد المشاركين في مبادرات التثقيف المالي للعملاء، الذين ليس لديهم خدمات مصرفية، والأقلّ خدمة.
- ث- المقياس الكميّ FNO101-04 نسب القروض إلى إجمالي الودائع لغرض : 1 الإقراض المحليّ الإجمالي، 2 قطاع الأعمال الأقلّ خدمات مصرفية.
- ج- المقياس الكميّ FNO101-05 مُعدّلات التخلف عن السداد من 1 القروض المحليّة 2 قطاع الأعمال الأقلّ خدمات مصرفية وغير مغطاة.

2- خصوصية العملاء والأمن الإلكتروني للبيانات وتشمل المقاييس الكميّة الآتية:

أ- المقياس الكمي FNO101-06: عدد خروقات أمن البيانات والنسبة المئوية، التي تتضمن المعلومات الشخصية للعملاء، التي تم التعرف عليها.

ب- المقياس الكمي FNO101-07: مناقشة سياسة الإدارة لتحديد التأثيرات العالية لأمن البيانات ومعالجتها.

3- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية، وتشمل المقاييس الكمية الآتية :

أ- المقياس الكمي FNO101-08 وهي تحدد مبالغ الغرامات القانونية والتنظيمية والتسويات المرتبطة بتنظيم القطاع المالي والنسبة المئوية الناتجة عن الإعلام عن المخالفات.

ب- المقياس الكمي FNO101-09 تحدد عدد الاستفسارات و الشكاوى أو القضايا المستلمة من مكتب الشكاوى والقانون عن طريق نظام داخلي للرصد أو نظام المراقبة المسببة لها.

4- إدارة المخاطر النظامية وتشمل المقاييس الكمية الآتية :

أ- المقياس الكمي FNO101-10 : يحدد نتائج اختبارات الضغط في ظل سيناريوهات اقتصادية معاكسة متضمنة قياسات فعلية ومخططة، وهي تتضمن القياسات الآتية:

ب- خسائر القروض، وخسائر الإيرادات، وصافي الدخل قبل الضرائب، ونسبة رأس المال للأسهم العادية من المستوى الأول، ونسبة رأس المال من المستوى الأول وإجمالي المخاطر على أساس نسبة رأس المال، ونسبة الرافعة المالية من المستوى الأول.

ت- المقياس الكمي FNO101-11 : مقياس بازل 3 نسبة السيولة المغطاة (LCR).

ث- المقياس الكمي FNO101-12 : تحدد صافي المشتقات الدائنة المكتشفة.

ج- المقياس الكمي FNO101-14 : تحدد القيمة الإجمالية والنسبة المئوية لإجمالي الموجودات.

ح- المقياس الكمي FNO101-15 : الانحراف من إيرادات المتاجرة.

4- دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان، ويشمل المؤشرات الكمية الآتية :

أ- المقياس الكمي FNO101-15 : مناقشة كيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملية الإقراض.

ب- المقياس الكمي FNO101-16 : مناقشة إدارة مخاطر الائتمان لمحفظة القروض التي يعرضها التغير المناخي قيود الموارد الطبيعية، أو الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان أو غير ذلك من اتجاهات الاستدامة الواسعة

ت- المقياس الكمي FNO101-17 : مبالغ ونسب تمويل القروض للمشاريع ذات الوظائف الآتية: تكامل عوامل (ESG)، والقروض أو التمويل تحت مسمى الاستدامة، والفرز (الاستبعاد، الاندماج)، والتأثير أو التمويل المجتمعي.

ث- المقياس الكمي FNO101-18 : إجمالي القروض للشركات في القطاعات الصناعية الآتية: الطاقة / النفط والغاز، المواد / المواد الأساس، الصناعات، والمرافق العامة.

المحور الثاني – مبدأ الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية :

أولاً - مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته :

تزايدت الحاجة إلى التوجه نحو الإفصاح في شتى مجالات الحياة بشكل عام، وفي مجال المحاسبة على وجه الخصوص، إذ يُسهم الإفصاح المحاسبي في بناء وتقديم قوائم مالية ذات جودة ومصداقية، وقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم

الإفصاح المحاسبي. ويمكن ذكر بعض التعريفات له، إذ عرّفه أبو زيد بأنه "عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة المرتبطة بمصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تُعرض المعلومات والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل" (أبو زيد ، 2005 : 577). ويُعرّفه نويجم " بأنه عملية إظهار المعلومة المالية سواء أكانت كمية أم وصفية في القوائم والتقارير المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل البيانات المالية غير مُضَلَّلة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية، التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركات" (كادي ونويجم ، 2019 : 13). وأيضا عرّفه Leuz ,et.al وآخرون بأنه استجابة لردود فعل المستثمرين، وأوصت اللجنة الاستشارية " لجنة الأوراق المالية والبورصة " بشأن الشركات العامة بتوفير بيانات مالية واضحة، وغير مُضَلَّلة عن طريق تخصيص " سجل احتفاظ " نظام إفصاح معلومات من قبل الشركات لمستخدميها، هذا السجل يضم الشركات المشمولة بالإفصاح، وتدوّن اللجنة متى انضمت، ومتى خرجت من نظام الإفصاح بموجب سجل الاحتفاظ؛ لمنع تلاعب الشركات المُفَصَّحة واحتيالها (Leuz ,et.al., 2008 : 1-6). تتُمثّل أهميّة الإفصاح في تقديم وتوفير معلومات محاسبية لـ :

1. قياس مستوى نجاح إدارة المنظّمة لأموال المساهمين.
2. قياس كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة.
3. رسم البرامج وتخطيطها ووضعها للوصول إلى الأهداف المنشودة.
4. تمكّنهم من اتّخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.
5. تساعدهم في اتّخاذ نوع القرارات الخاصّة بالتمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال.
6. لبيان التأثير المالي والاستثماري للجهات ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.
7. إعداد تنبؤات مالية يمكن استعمالها في إعداد الخطط المستقبلية.

ثانيا - الحاجة إلى مبدأ الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية:

يُسهّم مبدأ الإفصاح المحاسبي في إضفاء قيمة لمعلومات التقارير المالية، وظهر هذا المبدأ كقاعدة قانونية في منتصف القرن 19 ميلادي ضمن نطاق قوانين الشركات الانكليزية، فعند تعرّض الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة الكساد الكبير للمدّة (1929-1932)؛ بسبب قيام الشركات التساهمية بتضخيم معلومات مالية عن أصولها وممتلكاتها بهدف امتصاص أموال أكبر عدد من المستثمرين، وتوجيهها نحو مشاريع وهمية وغير ناجحة، ما أدّى إلى إفلاس عدد كبير من المستثمرين، وانهيار الاقتصاد الأمريكي. وخلال مدّة اربعين عاما (1933-1973)، ازداد اهتمام شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي بمبدأ الإفصاح، ففي عام 1999م، أصدرت منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات (OECD, 2014 : 21). وفي عام 2002 صدر قانون ساربنز- أوكسلي Oxley- Sarbanes نتيجة ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيار لشركات كبرى كشركة انرون Enron، وشركة وولدكوم Worldcom فتزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي، وبموجبه أصبحت الشركات ملزمة بالإفصاح عن المعلومات للمستخدمين بشفافية وعادلة. أمّا مشروع اتفاقية بازل عام 2003 جاء لتنظيم معاملات السوق من خلال وضع مجموعة من مقاييس ومؤشرات للإفصاح بمعلومات تتعلّق بمخاطر الائتمان وحجم رؤوس أموال المصارف (Koolia , Trabelsia, & Tlili , 2018 : 314).

اهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC معايير المحاسبة الدولية IAS باعتباريات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كـ (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2001 : 17). من تلك الاهتمامات نتناول الآتي :

1. معيار المحاسبة الدولي رقم (24) المعدل عام 1994 " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " : يبين هذا معيار علاقة وتأثير الأطراف بالتحكم واتخاذ قرارات مالية وتشغيلية لأطراف أخرى.
 2. معيار المحاسبة الدولي رقم (30) المعاد صياغته عام 1994 " الإفصاح في المعلومات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة " : تسهم البنوك بالحفاظ على الثقة في النظام النقدي؛ بوصفها قطاعا مهماً لعالم الأعمال، إذ يستفاد منها من قبل الأفراد والمؤسسات سواء أكانوا مودعين أم مقرضين.
 3. معيار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل عام 1997 " عرض البيانات المالية " : يهدف إلى عرض بيانات مالية تؤخذ كأساس مقارنة مع بيانات مالية للمؤسسة نفسها أو مع أخرى، وقد حلّ هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بعنوان " الإفصاح عن السياسات المحاسبية "، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (5) بعنوان " المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في البيانات المالية "، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (13) بعنوان " عرض الموجودات المتداولة لمطلوبات المتداولة ".
 4. معيار المحاسبة الدولي رقم (32) المعدل عام 1998 " الأدوات المالية الإفصاح والعرض " : يهدف هذا المعيار إلى الإفصاح والعرض عن الأدوات المالية المتبعة، والعمل على زيادة فهم مستخدمي البيانات المالية؛ لأهمية الأدوات المالية كالسندات والودائع النقدية والعينية وغيرها.
 5. أصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق القاعدة رقم (6) الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والمحاسبية، والقاعدة رقم (10) الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة.
 6. حدّث هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية معيار رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام في التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
 7. معيار FNO101 الخاص بالمصارف التجارية الصادر عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة، إذ يجب أن تُفصح المصارف التجارية عن قضايا الاستدامة والمقاييس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها، والعمليات التي تقوم بها اللازمة للمستثمرين؛ لفهم ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، التي تتضمن بيانات مالية (أرقام محاسبية كما نعرفها ،) وبيانات غير مالية، مثل أعداد الموظفين والبنائيات والعلاء، أو أية معلومات غير مقاسة بالنقد (Commercial Banks) Sustainability Accounting Standard, 2014 : 4-5. وكذلك أصدرت مبادرة الإبلاغ العالمية 6 معيار GRI-102 وغيرها من المبادرات الأخرى (الخفاجي ، 2018 : 61).
- ثالثا - دور الإفصاح المحاسبي في تقييم أداء استدامة المصارف التجارية :

ظهرت أول ملامح مفهوم الاستدامة أو التنمية المستدامة في تقرير برونديتلاند 10 (مستقبلنا المشترك) على أنه " تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة ". وعليه استدامة المؤسسات هي عملية اكتساب الفرص وإدارة المخاطر من خلال ممارسة العمليات والأنشطة المؤسسية اليومية، من شأنها تعظيم قيمة المساهمين في المؤسسة مع الأخذ بالحسبان المجتمع والبيئة نتيجة الأعمال التي تقوم بها لغرض استمراريتها على المدى البعيد " .

إنَّ الغرض من الإفصاح عن الاستدامة هو تقييم الأداء البيئي والاجتماعي، والحوكمة للشركات من خلال تقييم مستوى أداء إدارتها لمختلف أشكال رأس المال: (موارد مالية – وموارد غير المالية)، المرتبط بالاستدامة - البيئية والبشرية والاجتماعية - وقضايا حوكمة الشركات، التي تعتمد عليها لخلق قيمة مستدامة طويلة الأجل. في نهاية المطاف الهدف من الإفصاح عن الاستدامة هو إعلام تطوير استراتيجية عمل متكاملة لإدارة المؤسسات، وتقييم مخاطر الاستدامة، والفرص الكامنة في قرارات الاستثمار. و تُعدُّ محاسبة الإفصاح مكملاً للمحاسبة المالية، بحيث يمكن توفير معلومات مالية ومعلومات غير مالية جنباً إلى جنب؛ لتقديم رؤية كاملة لأداء المؤسسة (CONCEPTUAL FRAMEWORK,SASB,2017: 7 – 3). تُدُلُّ استدامة الشركات أو المؤسسات بالوقت الحالي على كيفية المحافظة على مواردها وأصولها وأموالها، التي تُعدُّ المساس أو أحداث أضرار سلبية أو ايجابية تعود على المجتمع بالوقت الحاضر والمستقبل (الخفاجي ، 2018 : 27)، وتسيير عمل المؤسسات بطبيعتها العملية تتطلب خطوات إدارية متزنة ومدرسة كالتخطيط واتخاذ القرارات. وهكذا خطوات لا بُدَّ من تزويدها بمعلومات مستدامة (مالية وغير مالية)، مثل تلك المتعلقة بحماية البيئة والرقابة عليها والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن سياسات الحوكمة المؤسسية (إبراهيم ، 2016 : 8) ، فضلاً عن أنَّ المبادرات العالمية جميعها أكدت على أهمية الإفصاح في استدامة الشركات، وعلى سبيل المثال أشارت الفقرة (47) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20). أكدت هذه الوثيقة عن طريق مجموعة من النقاط الرئيسة على زيادة الثقافة الدولية لمسؤولية الشركات في الإفصاح عن الاستدامة وشفافيتها، وثُمَّلت هذه النقاط بما يأتي (Bartels et al , 2016 : 24) :

- 1- الحكومات ملزمة بإصدار القوانين الإلزامية أو الاختيارية، التي يمكن أن تؤثر بواسطتها على الشركات والمجتمع بالوقت نفسه لبناء أنموذج للتنمية المستدامة.
- 2- وجود رغبة حقيقة لوضع أفضل السبل والممارسات التنظيمية؛ لغرض تعزيز المؤسسات في الإفصاح عن الاستدامة بين أصحاب المصالح والحكومة.
- 3- ضرورة الإفصاح عن تقارير استدامة المؤسسات، الذي يسهم في تكوين سوق اقتصادية تتمتع بالشفافية، فضلاً عن مساهمة القطاع الخاص بتحقيق التنمية المستدامة.
- 4- التأكيد على استعمال مؤشرات الإفصاح عن استدامة المؤسسات وفق المبادرات والمعايير العالمية المعتمدة.
- 5- تشجيع البلدان النامية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، التي هي في بداية الإفصاح عن التنمية المستدامة بشكل إلزامي.

المبحث الثالث - الجانب العملي :

تطبيق موضوعات معيار FNO101 لتقييم أداء المصرف وبيان مستوى الإفصاح عن مؤشرات المعيار المفصّل عنها بالتقارير المالية :

- نبذة مختصرة لمصرف الموصل التجاري للتنمية والاستثمار – شركة مساهمة :

أسس مصرف الموصل كشركة مساهمة برأس مال اسمي مدفوع قدره 1000000000 دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7909 في 2001/8/23 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات ، إذ حصل المصرف على إجازة ممارسة

الصيرفة المرقمة 1909/3/9 في الثالث من كانون الأوّل 2001 الصادرة من البنك المركزي العراقي، واستجابة للتطورات الاقتصادية بهدف دعم الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة المصرف لأنشطته، واتّساع قاعدة المتعاملين مع المصرف، وتلبية احتياجاتهم المالية المحليّة والخارجية، وزيادة قدرته التنافسية في السوق المالي العراقي، فقد تمّ زيادة رأس مال المصرف ليصبح مائتين واثنين مليار وخمسمائة مليون دينار عراقي موزعة حسب التواريخ الآتية :

الجدول (1) نسب زيادة رأس مال مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

تاريخ الزيادة	نسبة الزيادة ومقدار المبلغ	المبلغ بالإجمالي
شباط / 2004	100% = 1 مليار	2 مليار
ايلول / 2004	400% = 8 مليار	10 مليار
تشرين الثاني / 2005	100% = 10 مليار	20 مليار
تموز / 2007	25% = 5 مليار	25 مليار
أذار / 2009	40% = 10 مليار	35 مليار
تموز / 2009	43% = 15 مليار	50 مليار
أب / 2011	50% = 25 مليار	75 مليار
حزيران / 2012	33% = 25 مليار	100 مليار
تشرين الثاني / 2012	102% = 102 مليار	202 مليار
كانون الثاني / 2015	25% = 50 مليار	252500 مليار

بيانات تقرير الإدارة السنوي لعام 2017

اعتماد البحث على موضوعات الاستدامة لمعيار (FNO101)، والخاصة بالمصارف التجارية بتوظيف مؤشرات مقياس معيار المحاسبي المعتمد لبيان دور الإفصاح عن أعلى طبيعة عمل مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ونشاطه خلال مدة البحث. وتتضمن موضوعات الاستدامة حسب مجلس معايير محاسبة الاستدامة :

1- الشمول المالي وبناء القدرات (الطاقات الاستيعابية)، وتشمل خمسة مقياس كمية، كلّ مقياس يتضمّن مؤشرا وأكثر يحدّد متطلبات الإفصاح الخاصة به.

2- خصوصية العملاء و الأمن الالكتروني للبيانات، وتشمل مقياسين كميين، وكلّ مقياس يتضمّن مؤشرا و أكثر يحدّد متطلبات الإفصاح الخاصة به.

3- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية، وتشمل مقاييسين كميين، وكلّ مقياس يتضمّن مؤشرا و أكثر يحدّد متطلبات الإفصاح الخاصة به.

4- إدارة المخاطر النظامية: ويضمّ خمسة مقاييس كمية، وكلّ مقياس يتضمّن مؤشرا و أكثر يحدّد متطلبات الإفصاح الخاصة به.

5- دمج عوامل المخاطر البينية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان، ويشمل أربعة مقاييس كمية، وكلّ مقياس يتضمّن مؤشرا و أكثر يحدّد متطلبات الإفصاح الخاصة به.

يُتمّ استعمال المقاييس آنفة الذكر الخاصة بالمعيار المحاسبي (FNO101) وموضوعاتها ذات المتطلبات المستدامة المتعلقة بتحديد مؤشرات الإفصاح عن أعمال مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ونشاطاته ضمن مدّة البحث المحدّدة، وذلك عن طريق تحديد نسبة الإفصاح عن كلّ معيار من موضوعات المستدامة الخمسة، وكما موضّح للمعيار المستدام الأول :

- موضوع الشمول المالي وبناء القدرات (الطاقات الاستيعابية)، ويتضمّن خمسة مقاييس، كلّ مقياس يحتوي على مؤشر و أكثر؛ لتحديد موضوعات الإفصاح المصرفي لتقييم أداء أنشطة وعمليات المصرف وكالاتي :
 - تمّ الاعتماد على تقرير كلّ سنة ضمن مدّة البحث، وقياس مستوى الإفصاح لتحديد تقييم أداء أنشطة المصرف، من خلال تأشير عدد مقاييس كلّ موضوع، والموضوعات الأساس الخمسة المتّبعة من قبل المصرف، وتقسيمها على مجموع تلك الموضوعات :
- نسبة مؤشرات الاستدامة المُفصّح عنها = المقاييس الكمية المُفصّح عنها لكلّ موضوع تابع للمعيار / مج موضوعات الاستدامة * 100 ، الجدول (2) مثال يوضّح كيفية احتساب النسب لبيان مستوى الإفصاح وتقييم الأداء للمصرف :

الجدول (2) نسب مؤشرات المُفصّح عنها وفقا لمتطلّبات الشمول المالي وبناء القدرات كمثال توضيحي

موضوع الاستدامة معيار الشمول المالي وبناء القدرات (الطاقات الاستيعابية).	المقاييس المُفصّح عنها (1)	المقاييس غير المُفصّح عنها (2)	مج موضوع الاستدامة (3)	نسبة مؤشرات الاستدامة المُفصّح عنها (1)/(3)
معلومات تقرير الإدارة لعام 2012	4	1	18	22.222%
معلومات تقرير الإدارة لعام 2013	5	0	18	27.778%

أيّ أنّه تمّ الحصول على نسبة 22.222% لعام 2012 = (18 / 4) * 100، وهكذا الحال لبقية متطلّبات الاستدامة وفقا لمعيار FNO 101 المحاسبي للمصارف .

1- احتساب نسب الإفصاح لمتطلبات الاستدامة الخمسة وفقا لمعيار FNO101 ومقاييسها لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار حسب مدد البحث المُحددة (2012- 2013) كما في الجدول (3) :

الجدول (3) نسب المؤشرات المُفصّل عن وفقا لموضوعات استدامة المعيار FNO101

موضوع الاستدامة	نسبة مقاييس الاستدامة المُفصّل عنها لعام 2012	نسبة مقاييس الاستدامة المُفصّل عنها لعام 2013
موضوع الشمول المالي وبناء القدرات (الطاقات الاستيعابية)	%22.222	%22.222
موضوع خصوصية العملاء و الأمن الالكتروني للبيانات	%5.556	%11.111
موضوع إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.556	%5.556
موضوع إدارة المخاطر النظامية	%16.667	%11.111
موضوع دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%11.111	%16.667
مجموع نسب مقاييس الإفصاح	61.11%	66.67%
المتوسط العام لمستوى الإفصاح عن موضوعات الاستدامة لسنوات (2012 ، 2013)	0.204	0.223

نلاحظ من الجدول (3) أنّ مجموع نسب مقاييس الإفصاح عن متطلبات الاستدامة لعام 2012 كانت ايجابية إلاّ إنّها كانت أعلى وجيدة لعام 2013؛ بسبب اهتمام إدارة المصرف وتوجّها لاستعمال تقنيات الالكترونية. قام المصرف بالتعاقد مع ماستر كارد إذ منحت الأخيرة للمصرف رخصة مُتداولة بطاقات ائتمانية دولية لزيائنها نوعها ⁸ DEBI ، تُمكن حاملها سحب مبالغ مودعة من أي جهاز الي ATM أو نقاط بيع Pos بداخل القطر وخارجه، وقابليتها على الشراء عن طريق الانترنت، إذ أصدر المصرف 1700 بطاقة مع 700 ماكينة صراف، موزعة على أنحاء القطر العراقي العزيز، والكشف عن مبالغ الودائع والقروض ومُعدلات السداد لقروض المحليّة ولقطاع الأعمال الأخرى والمؤشرات الأخرى أنفة الذكر، التي أدت إلى ارتفاع نسب الإفصاح عنها فضلا عن زيادة رأس مال المصرف والانتعاش الداخلي والخارجي (الاقتصاد العام) والبيئة الآمنة للبلد والمصرف أسهمت وعزّزت بتوفير عوامل نجاحها، وكان المتوسط العام لمستوى الإفصاح عن موضوعات الاستدامة لسنوات (2012 ، 2013) ، 0.204 - 0.229 على التوالي .

2- احتساب نسب الإفصاح لمتطلبات الاستدامة الخمسة وفقا لمعيار FNO101 ومقاييسها لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار حسب مدد البحث المُحددة (2014- 2015- 2016)، بموجب هذه المرحلة التي مرّ بها بلدنا العزيز والمصرف على وجه الخصوص تضمن تقرير الإدارة وعملية إعداد قوائم وتقارير مالية وإضافة مقاييس ومؤشرات

أفصحت من خلالها عن أعلى عمل ونشاط المصرف بإضافة متطلب جديد هو معيار خصوصية الأمن والأمان تتضمن بالآتي :

أ- أضرار مادية تعرّض لها المصرف وعدم ممارسة عمله وتأدية أنشطته ومهامه الداخلية والخارجية مع الإدارة والموظفين ومع فروع وزبائنه وعملائه داخل القطر وخارجه بشكل طبيعي، إذ تمثلت قيمة الأضرار المادية لفروع المصرف: (تكريت – الحمداية – برطلة – تكليف – السلام / موصل – الدواسة / موصل) قُدرت بـ = 13621000000 مليار دينار عراقي.

ب- انخفاض إيراداته بشكل كبير.

ت- سحب الزبائن ودائعهم النقدية ومدخراتهم كلها.

ث- أرصدة محجوزة لفروع المصرف، وقد تمّت مصادرتها بعد مدّة من استقرارها قُدرت بـ = 826494619 مليون دينار عراقي.

ج- أما المبالغ النقدية التي تمّت مصادرتها لفروع المصرف لمحافظة نينوى وصالح الدين قُدرت بـ = 2267437367 مليار دينار عراقي.

تلك الأمور كلها تمّ الإفصاح عنها ضمن متطلب مقاييس الأمن والأمان الخمسة فأصبح في سنوات الاضطرابات الأمنية 23 مقياسا فتكون نسبة المؤشرات المفصّح عنها = المتطلبات المفصّح عنها / مج المتطلبات كما في الجدول (4) :

الجدول (4) نسب مقاييس موضوع الأمن والأمان المفصّح عنها

موضوع الاستدامة خصوصية الأمن والأمان	المقاييس المفصّح عنها (1)	المقاييس غير المفصّح عنها (2)	مج موضوعات الاستدامة (3)	نسبة مقاييس الاستدامة المفصّح عنها (1)/(3)
معلومات تقرير الإدارة لعام 2014	5	0	23	21.739%
معلومات تقرير الإدارة لعام 2015	5	0	23	21.739%
معلومات تقرير الإدارة لعام 2016	5	0	23	21.739%

وعليه عدد مقاييس المتطلبات تكون = 23 مقياس لمدّة انعدام الأمن والازدهار المصرفي المستدام فكانت نسب مقاييس الاستدامة المفصّح عن الأعوام (2014-2015-2016) كما في الجدول (5) :

**الجدول (5) نسب مقاييس الإفصاح عن وفقا موضوعات الاستدامة المعيار FNO101 للأعوام (2014- 2015-
(2016**

موضوع الاستدامة	نسبة مقاييس الاستدامة المُفصّل عنها لعام 2014	نسبة مقاييس الاستدامة المُفصّل عنها لعام 2015	نسبة مقاييس الاستدامة المُفصّل عنها لعام 2016
موضوع الشمول المالي وبناء القدرات (الطاقات الاستيعابية).	%17.392	%13.043	%17.392
موضوع خصوصية العملاء و الأمن الالكتروني للبيانات.	%0	%0	% 4.347
موضوع إدارة البيئة القانونية والتنظيمية.	%4.347	%4.347	% 8.695
موضوع إدارة المخاطر النظامية.	%17.392	%17.392	%13.043
موضوع دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان.	%4.347	%4.347	%0
موضوع خصوصية الأمن والأمان.	%21.739	%21.739	%21.739
مجموع نسب مقاييس الإفصاح.	47.83%	60.87%	65.22%
المتوسط العام لمستوى الإفصاح عن موضوعات الاستدامة لسنوات (2014 ، 2015 - 2016).	0.137	0.156	0.153

نلاحظ من الجدول (5) تزايد نسب الإفصاح عن موضوع الاستدامة المصرفية بالتدرج من عام 2014 و 2015 و 2016، وهذا له تفسيران: الأول انخفاض نسب الإفصاح لعام 2014 لا يدلّ على إخفاق الإدارة في الإفصاح عن موضوع الاستدامة، بل يدلّ على انعكاس التأثيرات السلبية للاستيلاء على مبالغ نقدية وإحداث أضرار مادية ومعنوية للمصرف، ما أدّى إلى انشغال الإدارة بأمور أهمّ، والدليل على ذلك عند مقارنة نسب الإجمالية لجدول (5) بالنسب الإجمالية للجدول السابق (4) نلاحظ أنّ نسب الإفصاح كانت أفضل وأعلى عن نسب الأعوام للجدول (5) ، فبعد حدوث نوع ولو بقليل جدا من الاستقرار في عام 2015 أخذت مؤشرات الإفصاح بالزيادة، و الحال نفسه مع عام 2016 ، والتفسير الثاني نسب مؤشرات مقياس متطلّب معيار خصوصية الأمن والأمان كانت عالية وبنسبة 100% = 21.739، أي إنّها أفصحت عن المقاييس الخمسة في تقاريرها من تأثيرات سلبية على عملها وأنشطتها وموجوداتها ومواردها كلّها.

3- احتساب نسب مؤشرات الاستدامة المُفصّل عنها للأعوام (2017-2018):

الجدول (6) نسب مؤشرات الاستدامة المُفصّل عنها وفقاً لمقاييس معيار FNO101

موضوع الاستدامة	نسبة مقاييس الاستدامة المُفصّل عنها لعام 2017	نسبة مقاييس الاستدامة المُفصّل عنها لعام 2018
موضوع الشمول المالي وبناء القدرات (الطاقات الاستيعابية)	%22.222	%16.667
موضوع خصوصية العملاء و الأمن الالكتروني للبيانات	%5.556	%11.111
موضوع إدارة البيئة القانونية والتنظيمية	%5.556	%5.556
موضوع إدارة المخاطر النظامية	%16.667	%16.667
موضوع دمج عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل مخاطر الائتمان	%11.111	%16.667
مجموع نسب مقاييس الإفصاح	61.11%	66.67%
المتوسط العام لمستوى الإفصاح عن موضوعات الاستدامة لسنوات (2017 ، 2018)	0.204	0.223

نلاحظ من الجدول (6) أنّ نسبة الإفصاح عن مقاييس الاستدامة كانت لأدنى بها؛ والسبب هو أنّ نسب الإفصاح كانت متذبذبة بين منخفض تارة ومرتفع تارة وغير مستقرّة؛ والسبب أنّ المصرف بدأ بالتأقلم وترتيب أموره المالية والإدارية مع البيئة الداخلية والخارجية، بدأت سمات الانتعاش والهدوء تعود للمحافظة بشكل عام، والمصرف على وجه الخصوص إذ كانت نسب الإفصاح 61.11% لعام 2017 و 66.67% لعام 2018 .

بالاعتماد على موضوعات الاستدامة لمعيار محاسبة الاستدامة الخاص بالمصارف FNO101 هناك إمكانية تقييم أداء مصرف الموصل التجاري بتوظيف موضوعات الاستدامة لمعيار محاسبة الاستدامة FNO101 والإفصاح عن نسب مقاييس الاستدامة.

4-مقارنة متوسطات كل مدة لتقييم أداء عمليات وأنشطة المصرف خلال كل مدة زمنية محددة :

الجدول (7) مقارنة متوسطات كل مدة لتقييم أداء عمليات وأنشطة المصرف.

متوسط مُعدل موضوع الاستدامة خلال كل مدة زمنية مُحددة	المقاييس والنسب لعام 2012	المقاييس والنسب لعام 2013	المقاييس والنسب لعام 2014	المقاييس والنسب لعام 2015	المقاييس والنسب لعام 2016	المقاييس والنسب لعام 2017	المقاييس والنسب لعام 2018
المدة الأولى الانتعاش الاقتصادي والأمن والاستقرار	0.204	0.223					
المدة الثانية ضمن الاضطرابات الأمنية			0.137	0.156	0.156		
المدة الثالثة بعد الاضطرابات الأمنية						0.204	0.233

نلاحظ من الجدول (7) تناقص مستوى الإفصاح لسنوات الأوضاع الأمنية والسياسية والمالية المضطربة 2014-2015 كانت (0.137 و 0.156 و 0.156) على التوالي عن سنوات الرواج والانتعاش الاقتصادي والأمني لسنوات 2012-2013، التي كانت (0.204 و 0.223)، وهذا يدل على انخفاض مستوى أداء أنشطة المصرف وعملياته، ومن ثم نستطيع إثبات صحة الفرضية التي مفادها الآتي: " من الممكن تطبيق مقاييس موضوعات معيار محاسبة الاستدامة FNO101 للاستدلال عن مستوى الإفصاح المحاسبي وتقييم أداء عمليات المصرف وأنشطته ".

المبحث الرابع :

أولا - الاستنتاجات :

- 1- التزام ومتابعة المصارف بمعايير محاسبة الاستدامة (FNO101)، والصادرة من مجلس معايير المحاسبة (SASB) تُعزّز من عملها وأنشطتها؛ لتعزيز خدمات المصارف للأجيال الحالية والمستقبلية؛ لما لها من انعكاسات اقتصادية على المصارف واقتصاد البلد.
- 2- اختيار مدّة البحث بين الأعوام (2012 – 2018) كانت لهدف تقييم أداء مصرف الموصل خلال تلك المدّة وبيان تأثير العوامل والجوانب البيئية والاجتماعية والأمنية (السياسية) على أنشطة وعمليات المصرف وفق معايير محاسبة الاستدامة وموضوعاته، وقياس مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة في التقارير المالية للمصرف.
- 3- مصرف الموصل لديها مبادرات طوعية التزم بها إلا أنّ تأثيرات الوضع الأمني وما آلت إليه أعماله من تخريب وفوضى حالت دون استمرارية أعمالها الطوعية. ولكن سرعان ما رجعت لتلك المبادرات بدمج أنشطتها الاعتيادية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ لغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتطوير الاقتصاد وحماية البيئة.
- 3- إنّ للإفصاح عن نسب مؤشرات الاستدامة المُفصّح عنها من خلال مجموع النتائج النهائية للأعوام (2014-2015-2016) دور بتقييم أداء المصرف.
- 4- من نتائج المجموع النهائي لنسب مقاييس الاستدامة المُفصّح عنها تبيّن أنّ الإدارة ملتزمة بالنسب الجيدة للإفصاح العام عن المعلومات للأعوام قبل الاستقرار والاضطرابات الأمنية وأثنائها وبعدها.
- 5- ارتفاع نسب الإفصاح لمؤشرات الاستدامة والكشف عن التأثيرات السلبية وفق معيار FNO101 للمصرف؛ بسبب إعداد قوائمها وتقاريرها المالية وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي.
- 6- حصل المصرف على أعلى نسبة لمؤشرات الاستدامة المُفصّحة عنها ضمن المدّة المُحدّدة للبحث، التي كانت في عامي 2012-2013 على التوالي 61.11% و 66.67%؛ لأنها امتازت بنوع من الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ولكن نلاحظ انخفاض تلك النسب بشكل ملحوظ للأعوام (2014-2015-2016)، التي كانت 60.87 , 65.22 , 47.83% على التوالي؛ بسبب أعلى نشاط وعمل المصرف، والاستيلاء على أرضيتها وأكثر فروعها، ما يؤثّر سلبا على نوعية الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة لمعايير المصرف، ولكن سرعان ما أعادت أنشطتها إلى الأسواق الاقتصادية، وبسبب امتلاكها إدارة مصرفية قادرة على إدارة المخاطر تصدّت للمؤثرات والعوامل السلبية وعادت بالتدرج إلى وضعها نلاحظ ذلك من نسب مؤشرات الإفصاح للأعوام (2017-2018).

ثانياً : التوصيات :

- 1- التزام المصارف التجارية بتطبيق معيار محاسبة الاستدامة FNO101 والمقاييس والمؤشرات المتعلقة به جميعها.
- 2- زيادة عدد الدورات التدريبية وورش عمل لتوعية المستثمرين والعاملين في المصارف التجارية المتعلقة بالتنمية المستدامة للمساهمة في حماية البيئة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

3- التزام المصارف بتطبيق معايير محاسبة الاستدامة تساعد في خلق إدارة مصرفية مستدامة، وتسهم في تحسين الإفصاح؛ لأنها تساعد أصحاب العلاقة في اتخاذ قرارات استثمارية صائبة فضلاً عن جذب رؤوس أموال جديدة تضمن استمرارية المصرف وبقائه.

4- إلزام المصارف باتباع الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة كمجلس معايير محاسبة الاستدامة.

5- إلزام المصارف التجارية المدمجة بسوق العراق للأوراق المالية بإعداد تقارير سنوية، يتضمن أمور مستدامة، لبيان مدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلية.

6- التأكيد على إدارات المصارف عند إقراض أموال إلى أطراف مستفيدة بيان مدى تأثير عمليات الإقراض هذه على المجتمع والبيئة؛ لبناء إدارة مصرفية مستدامة لها.

المصادر والمراجع العربية :

أولاً – الوثائق والتقارير الرسمية :

1. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2001.
 2. الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012 ، ريو دي جانيرو البرازيل.
 3. تقارير مجلس الإدارة للمصرف عينة البحث للمدة (2012-2013).
 4. تقارير مجلس الإدارة للمصرف عينة البحث للمدة (2014-2015-2016).
 5. تقارير مجلس الإدارة للمصرف عينة البحث للمدة (2017-2018).
- ثانياً – الكتب :
- 1- أبو زيد، محمد المبروك ، 2005 " المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية " ، ايتراك للطباعة والنشر، مصر.
 - ثالثاً – الرسائل والأطاريح :
 - 2- كادي ، عباس و نويجم ، عادل ، 2019 " مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية / دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجنوب الشرقي الجزائري "مع الإشارة لدراسة حالة الشركة الجزائرية لخدمات النفط والهندسة" ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير قسم علوم مالية ومحاسبية.
 - 3- الخفاجي ، إيمان جواد ، 2018 ، " قياس أداء الشركات المساهمة وفق مؤشر S&P / ISX / ESG ، وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير GRI " ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء في علوم في محاسبة ، جامعة كربلاء ، العراق.

رابعاً البحوث والمجالات العربية :

- 1- الجبلي ، وليد سمير عبد العظيم ن 2020 ، " تأثير استعمال المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية)، المجلد 24 العدد 2 ص 873-941 ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس .
- 2- إبراهيم ، آفاق ذنون ، 2016 ، " أنموذج محاسبي للإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار- دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق المالية" ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة ،جامعة المنصورة في علوم في المحاسبة، جامعة المنصورة - كلية التجارة، مصر.
- 3- عنيزة ،حسين هادي وماهر ناجي علي " (2013) تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة تطبيقية واستطلاعية" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة التاسعة العدد السادس والعشرون، الصفحة .

Foreign References

First: Books :

1. Environment at a Glance 2015 OECD Indicators : OEC Indicators .
2. Wim Bartels, Teresa Fogelberg,(2016)," Carrots Sticks : Global trends in sustainability reporting regulation and policy", University of Stellenbosch Business School.

Second: Periodicals

1. Anet Magdalena Smit , Ms Elizabeth J. Bierman , (2017) , " An evaluation of the reporting on ethics and integrity of selected listed motor vehicle companies " , African Journal of Business Ethics, p(82-102).
2. Koolia , Chaima , Trabelsia , Raoudha , & Tlili , Fethi 2018, " The impact of accounting disclosure on emerging stock market prediction in an unstable socio-political context" , Accounting and Management Information Systems Vol. 17, No. 3, pp. 313-329, 2018 , DOI: <http://dx.doi.org/10.24818/jamis.2018.03001>.
3. Leuz, Christian, Triantis, J. Alexander & Tracy, Yue Wang, 2008 " Why Do Firms Go Dark? Causes and Economic Consequences of Voluntary SEC Deregistrations Working Paper No. RHS-06-045 University of Maryland Robert H. Smith School Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=592421>.
4. M. Healy ,Paul, and G. Palepu, Krishna , 2000, " A REVIEW OF THE EMPIRICAL DISCLOSURE LITERATURE , Prepared for the 2000 JAE Conferenc .

Third: Thesis's and Dissertations

1. MJ Botha, (2015), " An analysis of water-related sustainability disclosure of Socially Responsible Investment-indexed JSE-listed companies", Master Thesis, North-West University .
2. Pettersson, Emma , Engvall, Martina , (2016)," A Study of Environmental Disclosures in the European Oil and Gas Industry With Reference to the Global Reporting Initiative ", Master Thesis, Jönköping International Business School.

Fourth: Others & Internet

1. CONCEPTUAL FRAMEWORK OF THE SUSTAINABILITY ACCOUNTING STANDARDS BOARD,2017 .
2. <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/> .
3. Sustainable Industry Classification System™ (SICST™) #FN0101, SUSTAINABILITY ACCOUNTING STANDARDS BOARD (SASB) , (2014) .